# إشكالية العلمانية عند راشد الغنوشي

أستاذ الهادي العلوي
جامعة الحسن الثاني
كلية الحقوق-المحمدية
المغرب

**مقدمة:**

مر أكثر من قرن على الجدال الفكري الذي دار بين محمد عبده وفرح أنطون بخصوص إشكالية العلمانية وعلاقتها بالإسلام. ولا زال هذا النقاش حاضرا بقوة في فكرنا العربي المعاصر خصوصا بعد الهزات السياسية التي أحدثها ما يسمى بالربيع العربي. وها هي قضايا جديدة قديمة بدأت تظهر على سطح المجال الفكري: شكل نظام الحكم وعلاقة الدين بالسياسة والديمقراطية والعلمانية...إلخ. وكثر الجدل حول هذه القضايا، ومنها قضية العلمانية التي يعتبرها الكثيرون ضرورة ملحة، في حين تمثل مشكلة خطرة يواجهها العالم الإسلامي منذ الصدام بين الإسلام وبين الاستعمار والمادية العلمانية إلى يومنا هذا.[1] ويعبر عن هذا الجدل المفكر العربي برهان غليون بالقول: "هناك من يعتقد بأن العودة إلى القيم الدينية هي تعبير عن تهافت القيم العلمانية واندحارها، ومن يؤمن بأنها ردة ظلامية تهدف إلى القضاء على الحرية العقلية والسياسية."[2] وفي إطار هذا السجال المحموم، يأتي اهتمامنا بموضوع العلمانية عند زعيم حركة النهضة في تونس الدكتور راشد الغنوشي.

وتضطلع هذه المقالة بمهمة الاجابة عن الإشكالية التالية: ما علاقة السياسة بالدين في الاسلام في نظر الدكتور راشد الغنوشي؟ وهل الشأن السياسي منفصل عن الشأن الديني، أم أنهما مترابطان؟

وفي سعينا لحل هذه الإشكالية، وفضلا عن المقدمة والخلاصة، ارتأينا تناول هذه القضية من خلال ثلاثة محاور، حيث انطلقنا من تحديد مفهوم العلمانية وسياق نشأتها (المحور الأول). وكان ذلك التحديد مدخلا لإبراز موقف الدكتور راشد الغنوشي من العلمانية (المحور الثاني). أما المحور الثالث من هذه المقالة، فقد حاولنا فيه التعليق على موقف الدكتور الغنوشي من العلمانية.

## المحور الأول: مفهوم العلمانية: السياق والدلالات

تعد العلمانية في المجال التداولي العربي الاسلامي من أكثر المفاهيم التباسا ومن أكثر الألفاظ المفهومة خطأ والمرجومة مرارا. وقبل الحديث عن السياق التاريخي لظهور مفهوم العلمانية في الوطن العربي، لابد أن نعمل على التحديد الدلالي للمفهوم. وتشير العلمانية باختصار إلى الفصل بين الديني والسياسي، أو المقدس والمدنس، بالطريقة التي ترسخ تحديد مجالات اختصاص كل منهما وحدوده، بمعنى آخر فهم ماهية وطبيعة السلطة على الأرواح (الدين) واختلافها الجذري عن السلطة على الأبدان.[3] ولا يعني هذا تهميش مجال لصالح مجال آخر، بل إن الهدف الأساس من وراء ذلك، التأسيس للاحترام المتبادل لحدود واختصاصات المجالين ولأهدافهما وغاياتهما والسبل المؤدية للوصول إليهما والنهل من مزاياهما ومنافعهما. ونحن هنا لا ننكر التيارات التي سعت وتسعى إلى تصوير العلمانية كمضاد للدين ومهاجم له أو كمهمش لحدوده النافذة في الدين والدنيا. ذلك أن أكثر الباحثين غالبا ما ينظرون إلى الدين كنظام شامل للحياة، بحيث لا يمكن في تصوراتهم الخاصة الفصل بين عناصره.

ومما لا شك فيه أن التيارات العلمانية ليست واحدة، فهناك قسم أول يناصر العلمانية ويهاجم الدين ويدعو إلى وضع حدود دقيقة له وإخضاعه لمراقبة الدولة وتوجيهاتها ومؤسساتها. وهناك تيار آخر يفصل بين مجال الدين ومجال الدولة دون محاربة الدين أو التأسيس لمشاعر الكراهية له. ولا يفهم كلاهما إلا من خلال الاهتمام بتاريخية مفهوم العلمانية الذي ظهر في الأوساط الغربية كنتيجة مباشرة للتطورات الثقافية والسياسية التي وقعت في أوروبا في العصر الحديث. وهي التطورات التي أفرزت تعارضا حادا بين الكنيسة والدول الوطنية الناشئة فيها تبعا لتاريخ الكنيسة المتحالف مع الأنظمة السياسية المستبدة والمبررة لحكمها ووجودها. وهو ما فرض على المفكرين الغربيين آنذاك التفكير في وضع أسس جديدة للتعاقد الاجتماعي بين المواطنين. وقد انتقلوا فيه من الحقوق القائمة على الأبعاد الدينية إلى الحقوق المؤسسة على ما هو وضعي تعاقدي دنيوي. أضف إلى هذا طبيعة الحروب الدينية التي ظهرت في أوروبا، والتي امتدت إلى مؤسسات الحكم السياسي. وذلك ما أدى إلى القيام بعملية الفصل بين ما هو سياسي وما هو ديني: فالحاكم يحكم المواطنين عامة بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية. وما يجمع المواطنين لا يقوم على ما هو ديني، بل على الخضوع لبنود التعاقد الحاصل بينهم الذي يتمتعون فيه بحقوق ويلتزمون بواجبات. ومن هنا تغيرت في أوروبا الأسس التي كانت تقوم عليها الاجتماعات البشرية، وتم الفصل نسبيا بين الديني والسياسي. ومن كل هذا تشكلت العلمانية كمفهوم وكسيرورة عني بها أساسا «خروج قطاعات من المجتمع والثقافة عن سلطة المؤسسات الدينية».[4]

وبناء على ذلك، فإن العلمانية، سواء كمفهوم أو كممارسة، ظهرت وتطورت في الغرب الأوروبي. وجاءت كحل لمشكلة تغول الكنيسة واستغلالها للدين كغطاء لممارسة السياسة. ولذلك فالعلمانية من بين المفاهيم الدخيلة على المجال التداولي العربي الإسلامي. ووصفنا لها بالدخيلة لا يعني القدح فيها، بل هو مجرد وصف منهجي لا غير. نعم هناك اختلافات كبيرة بين المجالين التداوليين العربي الاسلامي والآخر الغربي، لكن هذا لن يقودنا إلى الإقرار بخصوصية غربية للمفهوم أو ربطه المباشر بثقافة دون غيرها إلى درجة وصف الداعين إلى العلمانية في العالم العربي بالطائفية (القول بأن أغلبهم من المسيحيين).[5] ومن الأمور التي لا يمكن إنكارها أن بدايات التنظير لمفهوم العلمانية كان من طرف كتاب مسيحيين على وجه الخصوص، ولعل هذا "يعود إلى بحثهم عن ميثاق سياسي جديد يجمع المسلمين الذين يشكلون أغلبية مع المسيحيين الذين يمثلون أقلية في ظل دولة حديثة شاملة وجامعة تقوم أساسا على المساواة في الحقوق والواجبات".[6] أما السياق التاريخي لظهور القول بالعلمانية في العالم العربي، فيعود إلى بدايات النهضة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في إطار ما سمي بعصر النهضة العربية، والتي بدأت وتطورت خصوصا في مصر قبل أن تنتقل إلى العديد من الدول العربية خصوصا في المشرق العربي.

## المحور الثاني: التصور الغنوشي للعلمانية: الدين والسياسة وصل أم فصل؟

يعد راشد الغنوشي من أهم المنظرين لحركات الاسلام السياسي في الأزمنة المعاصرة خصوصا في تونس. وله كتابات معتبرة شملت إجابات إسلامية عن العديد من الإشكالات الآنية التي يطرحها المسلمون في بلدانهم أو في المهجر. ونحن هنا لسنا بصدد بسط كل أفكاره، بل ما يهمنا منها هو ما تعلق بموضوع بحثنا، وهو العلمانية كما تصورها وكتب عنها. وسنحاول بسط تصوره من خلال العناصر التالية:

### الاسلام منهاج حياة:

ينطلق الدكتور راشد الغنوشي من اعتبار الإسلام نظاما شاملا للحياة في مختلف أبعادها الدينية والدنيوية. إنه بنية متكاملة العناصر والأهداف والغايات، يقول في هذا الإطار ردا على سؤال حول الفرق بين الإسلام الحركي والآخر التقليدي: «(....) وربما ذلك هو ما يعرف بالإسلام التقليدي مقابل الإسلام الحركي أو السياسي الذي نظر للإسلام بعدِّهِ منهج حياة؛ تمتزج فيها العقيدة بالعبادة وبالمعاملات وبسائر مناهج الحياة، لأنَّ الإسلام ليس مجرد دين؛ وإنما دين وأمة وحضارة وثقافة ودولة(..)»[7] ونستشف من هذا القول أن الاسلام إذا عددناه منهاجا متكاملا للحياة، فإنه في بنائه العام بنيوي التكوين،

حيث لا يمكننا فصل عنصر من عناصره عن بعضها البعض، خصوصا ما خص الدين في علاقته بالدولة. وكشف العلاقة بين الجانب السياسي والجانب الديني هو ما سنحاول توضيحه في الفقرة اللاحقة.

## الوصل بين السياسي والديني:

من منطلق أن الإسلام منهاج كامل للحياة الانسانية، فمن المستحيل افتراض إمكانية الفصل فيه بين ما هو ديني وما هو سياسي على الإطلاق. فالسياسة عند الغنوشي هي "رعاية شؤون الجماعة وتحقيق لمصالحها، فهي عمل ديني من جهة الباعث والمقصد. وعمل دنيوي من جهة أنها جهد إنساني قابل للمساءلة والصواب والخطأ."[8] وعليه يؤكد الغنوشي أن الدين هو المصدر الذي تستمد منه الجماعة فلسفة وجودها وروابطها وقيمها، وما دامت هذه الغايات نابعة من الإسلام، فلا بد من إقامة حكومة إسلامية على منوال الحكم في العهد النبوي.[9]

ويميز الغنوشي بين السياقات التاريخية للقول بالعلمانية في المجتمعات الغربية واختلافها في ذلك جذريا عن المجتمعات الإسلامية. فقبل أن تتبلور العلمانية في أوروبا، كمفهوم أو كممارسة، مرت بعدة مراحل بدءا من الثقافة اليونانية وازدهار الديمقراطية مرورا بالقرون الوسطى وما شهدته من صراعات بين الكنيسة والشعب من جهة، والكنيسة والسياسيين من جهة أخرى، خصوصا لجهة ادعاء امتلاك الحق في التصرف والتحدث والتعبير عن المقدس، وصولا إلى مرحلة الإصلاح الديني التي تم فيها رد الاعتبار للفرد والربح والجسد. هذه العوامل –حسب الغنوشي– أنتجت ما يسمى" بالمجتمع المدني" في مقابل "المجتمع الديني". في حين "أن الإسلام وتاريخ المسلمين لم يعرف سلطة كهنوتية مستغلة أو فاسدة على الإطلاق."[10] ومن هنا يمكن أن نفهم أن أسباب الفصل بين الدين والسياسة في أوروبا ليست هي عينها عند المسلمين. نستنتج أن لا إمكانية للفصل بين ما هو موصول تاريخيا وواقعيا.

## العلمانية مركزية الإنسان والإسلام مركزية لله:

يرى الغنوشي أن العلمانية إعلاء للذات الانسانية وتهديد وتهميش لدور الدين، كونه المعبر عن الارادة الإلهية الأزلية والنافذة في العالم وعلى الانسان، يقول : « ذلك هو جوهر صراع الإسلام مع العلمانية، فهي تناضل من أجل إرساء عالم محوره الإنسان، حيث يمكن لضرب من صورها المعتدلة أن يسمح للدين فيه بمكان هامشي شريطة قبول هذا الأخير بجملة من الجراحات تعيد صياغته بما يتوافق مع أنموذجها، بينما جوهر رسالة الإسلام وكل النبوات الدعوة إلى إرساء عالم محوره الله جل جلاله بارئ الأكوان ومكرّم الإنسان بالاستخلاف على كل شيء؛ لله عليه سيادة كاملة ثم تكون للإنسان السيادة في

الكون، فكل شيء من أجله خلق، أما هو فمخلوق لله. »[11]وشتان ما بين النظرتين من اختلاف: العلمانية تنطلق من اعتبار الإنسان مركز الكون وسيد العالم، وتعتبره ذاتا تكفي ذاتها وتحمله مسؤولية وجوده من منطلق الاستقلالية والحرية اللتان يتمتع بهما. وتعد هذه الرؤية تعبيرا عن مشروع الحداثة الذي قام على مجموعة من المبادئ الفكرية، ومنها مبدأ الذاتية، بحيث صار الإنسان جوهر الوجود ومحور التفكير بعدما كانا لاحقا من لواحق العالم في التصور الديني المسيحي الذي كان سائدا في العصور الوسطى. وواضح أن هذه النظرة مغايرة لنظرة الإسلام للإنسان، إذ ينظر إليه بوصفه خليفة الله في الأرض ويعتبره عبدا له. فالسيادة هنا لله وليس للإنسان.

## القرآن دستور المسلمين:

انطلاقا من مرجعيته الدينية الإسلامية، يعيد الغنوشي التأكيد على أن القرآن الكريم هو دستور المسلمين ومنهاجهم في شؤون دينهم ودنياهم. ففي إطاره يجب أن يتحرك المسلمون في أي مجال من المجالات، فلم يفرط الله في القرآن أي شيء إلا وأشار إليه تلميحا أو تصريحا. وجاءت سنة النبي لتشرح الغامض منه وتبينه على وجه الدقة والتحديد. وتلا ذلك التجارب الإسلامية الكبرى خصوصا في العهد الراشدي لتشكل لنا أنموذجا في التطبيق السليم لمقتضيات القرآن والسنة.

## العلمانية دخيلة والقول بها تبعية ثقافية:

إن القول بالعلمانية حسب الدكتور الغنوشي من مظاهر التبعية الفكرية للغرب الأوروبي. وهي دليل على أن بعض العرب يتبعون الغرب حذو النعل بالنعل. ومن هنا فالعلمانية غريبة ودخيلة على الثقافة والإرث السياسي العربي الاسلامي. يقول: «العلمانية ظهرت وتبلورت في الغرب كحلول إجرائيّة وليست فلسفة أو نظرية في الوجود بقدر ما هي ترتيبات إجرائية لحل إشكالات طرحت في الوسط الأوروبي.»[12] ولم يستطع التيار العلماني التأصيل للعلمانية لا كمفهوم ولا كممارسة في المجال التداولي العربي الإسلامي، بل حتى التجارب العلمانية الإسلامية والعربية أبانت حسب الغنوشي عن فشل ذريع. وهذا ما تشهد له التجربتان التركية والتونسية، "فهما أنموذجان لدولة الحداثة العلمانية في حجم العنف الهائل الذي ظلت تمارسانه لتفكيك المجتمع الإسلامي وفرض إلحاقه بالخارج."[13]

## السياسة نفس الدين ولا يمكن فصل الدين عن نفسه:

أثبتت التجارب التاريخية التي عرفها المسلمون منذ العهد النبوي الأول أن الاسلام والسياسة لم ينفصلا عن بعضهما البعض كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وإذا كان القول بالفصل بين المجالين الديني والدنيوي قد فرضته ظروف وسياقات معينة

ومخصوصة في الغرب حسب الغنوشي، "فليس هناك تطابق بين السياق الأوروبي والآخر العربي الإسلامي، فهما مختلفان تماما ومتمايزان مطلقا ومفترقان ضرورة."[14] ويرى الغنوشي أن الإسلام قد جمع منذ ظهوره بين الدين والسياسة. ويؤكد أن الرسول هو مبلغ الدين ومؤسس الدولة، نبي ورجل حرب، فلا ينبغي حصر دوره في التبليغ عن ربه فقط، فقد أرسل بالدعوة وإقامة الدولة والتحكيم بين الناس. وهذا ما سار عليه خلفاؤه من بعده وما يجب على المسلمين اليوم إعادة إحيائه وتطبيقه.

**العلمانية: تحرير الدولة من الدين، أم تحرير الدين من الدولة؟**

يدعونا الغنوشي إلى إعادة فهم العلاقة بين الدين والسياسة، وأن نتساءل: هل نحرر الدين من قيد السياسة أم نحرر السياسة من أغلال الدين؟ وجوابه هنا واضح: "لقد عمل الغرب على تحرير الدولة من الدين، أو بمعنى أصح، من سلطة الكنيسة وأجهزتها الكهنوتية. أما المسلمون اليوم، فواجبهم تحرير الدين من هيمنة الدولة وسلطتها، لأنه أمسى الآن مجرد وسيلة لخدمة أغراض الدولة وأهدافها، فانحرف عن مساره الحقيقي."[15] وهذا ما جعل العلاقة بين الإسلام والدولة ملتبسة، فلم تعد الحدود بينهما واضحة. وهذا ما يفرض إعادة رسم دور كل واحد منهما وإرجاع الدين إلى مساره الحقيقي، وهو كونه شأنا مجتمعيا شاملا للحياة.

## المحور الثالث: نقد تصور الغنوشي للعلمانية:

اعتبر الدكتور الغنوشي العلمانية حلا إجرائيا لتحرير العقول من كل وصاية وميز بين العلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية، مستفيدا بذلك من التمييز الذي أقامه المفكر عبد الوهاب المسيري. وقد اعتبر العلمانية الجزئية مقبولة على اعتبار أنها لا تتعارض مع الاسلام، بينما رأى أن العلمانية الشاملة مرفوضة. وسواء تحدثنا عن العلمانية الجزئية أم العلمانية الشاملة، فكلتاهما تؤكدان نسبية الحقيقة وضرورة فصل الدين عن الدولة. وهذا ما يتعارض مع الاسلام الذي ينبني على حقائق مطلقة ويرتبط فيه الدين بالدولة، بالرغم من التمييز الموجود بينهما. ويشير الدكتور الغنوشي نفسه إلى هذا الترابط، كما ينفي إمكانية الفصل بينهما. وهذا التأكيد لا يتوافق مع قبوله للعلمانية الجزئية التي تقر بالفصل بين الدين والدولة دون أن يعني ذلك محاربة الدين.

ويشير الدكتور حامد ربيع إلى أن مبدأ اللادينية (العلمانية) كأحد خصائص الدولة الحديثة يرتبط من جهة بالقيم الجماعية والتصور الجماعي وهو أحد مظاهر التعبير عما يسميه ب"نسيج الممارسة الديمقراطية". ومن جهة ثانية يفهم مبدأ اللادينية، أي استقلال السلطة السياسية وتنظيم الاختصاصات. وهذا ما يعني أن العلمانية كقيمة سياسية جماعية مرتبطة بالديمقراطية

وكلاهما نشأ في إطار المرجعية الغربية ورؤيتها للإنسان.[16] وفي ظل هذه المرجعية " تتأسس الديمقراطية – كقيمة جماعية – تتمحور حول إعلاء كرامة الإنسان معتبرة إياه مرجعية مطلقة لذاته، وحيث تتحقق له كرامته ويحقق ذاته في دنياه في إطار هذه المرجعية". أما القرآن فهو "يؤسس مفهوما "مجاوزا" للإنسان لا باعتباره مرجعية مطلقة لذاته، بل باعتباره كائنا إنسانيا ذا حرمة مطلقة ومكرما دون غيره بحمل أمانة الاختيار والشهود، وحيث يقوم التوحيد قيمة جماعية تتمحور حول الله الأحد الحق المتعال كمرجعية مطلقة لمنظومة الإسلام لله."[17] والمفارقة التي تطبع تصور الغنوشي هي رفضه للعلمانية، ولكن هذا الرفض يتزامن مع قبوله للديمقراطية التي تتأسس انطلاقا من نفس المرجعية التي تقوم عليها العلمانية، ونقصد هنا المرجعية الغربية. وبعبارة أدق، المرجعية التطبيعية في شكلها الإنسانوي. و"ترى هذه المرجعية الغربية في الإنسان مركز الكون وحيث عقله هو المرجع في إدراك الواقع"[18]. ومن المعلوم أن هذه المرجعية تعلي من شأن الإنسان، فهي إذ تهمش دور الدين تجعل الإنسان سيد نفسه ومصيره.

ومن الواضح أن هذا التصور للإنسان يتناقض مع رؤية المرجعية الإسلامية التي هي مرجعية تنزيهية تامة. إذ "أن مرجعية الإسلام قائمة في فكرته الإلهية التامة، التي كانت بالقرآن "فكرة وحدانية كاملة ومحيطة وخالصة للألوهية وللربوبية"، وهي فكرة "وحدانية كاملة"، لأن الله في القرآن "المثل الأعلى" من صفات الكمال جمعاء."[19] ويتضح من ذلك الاختلاف الشاسع بين المرجعيتين الغربية والإسلامية. وتبعا لذلك الاختلاف، تتحدد تراتبية القيم السياسية في كلا المرجعيتين: فإذا كانت الديمقراطية – ومعها العلمانية–في المنظومة الغربية تدخل في خانة القيم الجماعية العليا، ففي الإسلام تعتبر قيمة التوحيد هي القيمة المطلقة. وإذا كانت الديمقراطية تستند على ركيزة الإنسان باعتباره مركز الكون، فإن ذلك يستدعي مراجعة هذا المفهوم حتى يتكيف مع طبيعة المرجعية الإسلامية التنزيهية، وحتى نتجنب اللبس والغموض الذي قد ينشأ نتيجة تداول مفاهيم و قيم سياسية في سياقات مختلفة.

مما سبق، تتضح النزعة الانتقائية لدى المفكر الإسلامي راشد الغنوشي. ذلك أن نقده للعلمانية لا يتوافق مع دفاعه عن الديمقراطية. ففي حين يؤكد انسجام الأخيرة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يؤكد تعارض العلمانية، وخصوصا الشاملة– مع روح الإسلام، والحال أن هاتين الفكرتين مرتبطتين، ووليدتا سياق تاريخي وفكري واحد، وهو ما يعرف ب "المشروع الحداثي"، والذي قام على مركزية الذات الإنسانية، وتأكيد استقلالها وحريتها.

## خلاصة:

تبين لنا من دراستنا لإشكالية العلمانية عند راشد الغنوشي أن انبثاقها كان بمثابة حل لمشكلة ازدواجية السلطة في الفكر الأوروبي: سلطة الدينية وأخرى مدنية، ما يعني وجود مصدرين للسلطة: مصدر ديني وآخر مدني. في حين لا يوجد في الإسلام مصدران للسلطة، فلا وجود لسلطة كنسية في الإسلام ولا وساطة بين العبد وربه. ولذلك فإن جميع المبررات النظرية التي استند عليها المفكرون الغربيون في الدعوة إلى العلمانية والدفاع عنها غير موجودة في التجربة الإسلامية. ويمكن أن ننظر إليها —من هذا الجانب– كقضية مصطنعة ودخيلة، فهي لا تنسجم مع الواقع السياسي العربي الذي تغيب فيه سلطة كنسية بالمعنى الذي كانت موجودة فيه في أوروبا طوال العصور الوسطى.

وهكذا تختلف العلاقة بين الدين والدولة في الإسلام عن العلاقة الموجودة بينهما في المسيحية. وإذا كان بالإمكان الفصل بينهما في المسيحية، ففي الإسلام ليس هناك فصل، وإنما يمكن التمييز بين الدين والدولة، وهذا ما يؤكده الغنوشي. ويمكن أن نعتبر هذا الموقف بمثابة رد على المتطرفين من كلا المعسكرين، سواء أولئك الذين يرفعون شعار الفصل بين الدين والدولة، أو أولئك الذين يقولون بالتماهي المطلق بينهما من بعض الأصوليين.

ويشهد الواقع المعاصر على استحالة الفصل بين الدين والدولة، ذلك أنه كلما تم استبعاد الدين بالقوة، كلما عاد بقوة. وهذا ما يفسر إخفاق التجارب العلمانية في العالم الإسلامي (تركيا وتونس على سبيل المثال). لقد اتضح أن استبعاد الدين غير ممكن. ويمكن القول إن التجارب العلمانية في الغرب —بدورها– تعيش حالة من الشيخوخة، حيث يشهد الغرب نمو حركات دينية متطرفة. وهو ما يطرح السِؤال: هل يكون إخفاق المشروع العلماني مبررا للدعوة إلى إقامة الدولة في العالم العربي على أساس المرجعية الإسلامية؟

قد يبدو طرح السؤال بسيطا، ولكن الإجابة عنه ليست بالأمر السهل، لأن الأمر يتجاوز مستوى النظر إلى مستوى الممارسة!

## الهوامش:

1- الشيخ محمد مهدي شمس الدين: العلمانية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983، ص: 9.

2- برهان غليون: نقد السياسة: الدولة والدين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ط 2، ص 326

3-انظر في هذا الإطار كتاب جون لوك: رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو السعد، مراجعة مراد وهبة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 50 .

4-Beter Berge: La religion dans la conscience moderne , Paris 1971, P 174

نقلا عن عبد المجيد الشرفي: في العلمنة في المجتمعات العربية الاسلامية الحديثة، مجلة الفكر العربي المعاصر –ع 93-94، بيروت، بدون تاريخ، ص 21.

5- هذا الرأي نجده على سبيل المثال عند المفكر الإسلامي حسن حنفي الذي يقول «قام العلمانيون في بلادنا منذ شبلي شميل، ويعقوب صروف، وفرح أنطون، وسلامة موسى، وولي الدين يكن، ولويس عوض وغيرهم يدعون إلى العلمانية، بهذا المعنى الغربي، فصل الدين عن الدولة، والملاحظ أن جلهم من النصارى» محمد عابد الجابري وحسن حنفي، حوار المشرق والمغرب، دار توبقال للنشر، 1990، أورده جورج طرابيشي، هرطقات عن العلمانية كإشكالية إسلامية- إسلامية، بيروت، دار الساقي، ط1، 2008، ص 10.

-6-هذا ما عبر عنه حسن حنفي بقوله «قام العلمانيون في بلادنا منذ شبلي شميل ويعقوب صروف وفرح أنطون وسلامة موسى وولي الدين يكن ولويس عوض وغيرهم يدعون إلى العلمانية بهذا المعنى الغربي: فصل الدين عن الدولة، والملاحظ أن جلهم من النصارى» محمد عابد الجابري وحسن حنفي، حوار المشرق والمغرب، دار توبقال للنشر، 1990، أورده جورج طرابيشي، هرطقات عن العلمانية كإشكالية إسلامية، بيروت، دار الساقي، ط 1، 2008، ص 10.

7-النص مقتطف من الحوار الذي أجراه وحيد تاجا مع الدكتور راشد الغنوشي، وقد أعاد نشر هذا الحوار مركز الدين والسياسة للدراسات بعنوان: الشيخ الغنوشي في حوار شامل ومطول يتحدث عن: دور الأحزاب الإسلامية والحركات السياسية الدينية. الحلقة الثالثة: الحرية أكبر مطالب الإسلام السياسي، فقرة: مفهوم الإسلام السياسي. انظر نص الحوار كاملا على الموقع الالكتروني للمركز:

http://www.rpcst.com/

8- راشد الغنوشي، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، ط 1 ،1999، ص، 47.

9 - نفس المرجع، ص 48

10- نفس المرجع، ص 57

11– انظر الحوار السابق، نفس المعطيات.

12 -انظر محاضرته التي ألقاها، بمقرّ مركز دراسات الاسلام و الديمقراطية بتونس، بتاريخ 2/3/2012، انظر لائحة المراجع .

- راشد الغنوشي، *مقاربات في العلمانية والمجتمع* المدني، مرجع سابق، ص 60 13

14- يقول الغنوشي في شرح هذا الأمر: «العلمانية ظهرت وتبلورت في الغرب كحلول إجرائيّة وليست فلسفة أو نظرية في الوجود بقدر ما هي ترتيبات إجرائية لحل إشكالات طرحت في الوسط الأوروبي. أهمّ هذه الإشكاليات ظهرت بفعل الانشقاق البروتستنتي في الغرب، والذي مزّق الاجتماع الذي كان يدور في إطار الكنيسة الكاثوليكية بما فرض الحروب الدّينية في القرن السادس والسابع عشر. هكذا بدأت العِلمانيّة أو العَلمانية، حتّى اللّفظ العربيّ ليس مُتَّفَق عليه، فاللّفظ الأوّل يبدو وكأنّه من العِلم والأمر ليس كذلك، أمّا الثّاني فهو من العَالم ويشير إلى كلّ ما هو دُنيوي وهو الاستخدام الأقرب قلت أنّ العلمانيّة جاءت باعتبارها ترتيبات إجرائيّة لاستعادة الإجماع الذي مزّقته الصراعات الدينيّة. من هنا يأتي السّؤال: هل نحن في حاجة للعلمانيّة باعتبارها ترتيبات إجرائيّة؟» انظر حواره السابق، نفس المعطيات.

15 - انظر محاضرة الغنوشي التي ألقاها في مركز دراسة الإسلام والديمقراطية.

16- حامد ربيع: محاضرات في النظرية السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة،1978، انظر الفصل الثالث، فقرة بعنوان: مبدأ اللادينية وأدوات الوظيفة العقيدية. ص: 70.

17- سعيد خالد الحسن، القيم السياسية في القرآن الكريم، الرباط، مركز الدراسات والأبحاث –مؤسسة خالد الحسن، 2012، ط 1، ص: 73.

18- حامد ربيع، نفس المرجع، ص: 50.

19- سعيد خالد الحسن، نفس المرجع، ص: 18.